الانتخابات الرئاسية والمحلية في اليمن

امتحان صعب .. ومشهد مختلف

لم يتبقَ سوى ثلاثة شهور تقريباً على الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية التي ستشكل محطة هامة في مسار التطور اللاحق للديمقراطية الناشئة في اليمن.. ومما له دلالة عميقة أن يتزامن الاستعداد لهذه الانتخابات مع حراكٍ سياسي لا يخلو من الحوارات والتجاذبات والاستقطابات والتحالفات التي أسهمت في استنهاض مفاعيل العملية الديمقراطية داخل المجتمع ، وجسدت ارتفاع مستوى الوعي بضرورة توسيع قنوات المشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

أحمد الحبيشي

الثابت أن متغيرات هامة ونوعية حدثت في المشهد السياسي العام منذ أول انتخابات عامة شهدتها اليمن في سنة ١٩٩٣م.. فقد تبدلت خارطة الاصطفافات والتحالفات والمواقع على نحو مثير للدهشة والتأمل ، فيما تضاعف سجل الناخبين الذين يحق لهم الاشتراك في العملية الانتخابية إلى ما يزيد على ٩ ملايين ناخب وناخبة على إثر تسجيل مليون ناخب جديد خلال شهر أبريل ٢٠٠٦م في إطار عملية مراجعة كشوفات القيد ، وتسجيل الناخبين الجدد الذين بلغوا السن القانونية لممارسة حقوقهم الانتخابية ، مقابل ثلاثة ملايين تقريباً في الانتخابات الرئاسية والمحلية السابقة عام ٢٠٠٠م ، الأمر الذي يؤهل الانتخابات القادمة لتدشين منعطف تاريخي في خبرة الممارسة الديمقراطية والحياة السياسية عموماً.

يزيد من أهمية الانتخابات القادمة التي تتهيأ لها اليمن أنّها تتم في ظروف محلية وإقليمية وعالمية تتسم بالتأثير المتزايد لقيم الديمقراطية والحرية والمشاركة في تقرير مصائر الشعوب والأمم والمجتمعات، بالاضافة الى تعاظم الميول الرافضة للاستبداد والتسلط والهيمنة، سواء على مستوى العلاقات بين النظم السياسية ومجتمعاتها، أو على مستوى العلاقات بين الدول والحكومات في إطار المجتمع الدولي الأمر الذي يلقي على عاتق الفاعليات السياسية والوطنية مسؤولية تحويل الانتخابات القادمة إلى منطلق جديد لترسيخ الممارسة الديمقراطية وتأهيل اليمن للتفاعل الحي مع التحولات الحضارية العميقة التي يشهدها عالمنا.

يقيناً أنّ ثمّة عوامل داخلية وخارجية تضفي على الانتخابات الرئاسية والمحلية اليمنية القادمة أهمية نوعية، ما يستوجب تحويلها إلى مناسبة لإنضاج الثقافة الديمقراطية وتخليص العمل السياسي من رواسب الأفكار والعادات والعلاقات الموروثة عن طرائق التفكير والعمل الشمولية، وإعادة اكتشاف الواقع وصياغة مهمات قابلة للتحقيق، والابتعاد عن المتاجرة بالشعارات الشعبوية والمكايدات السياسية والمزايدات اللفظية والتمسك بالطرق القديمة في ادارة شؤون الحكم.. بمعنى المراهنة على الفوز بالمستقبل والتوقف عن الاشتغال على رواسب الماضي .

لعل التحدي الكبير الذي يجعل من الانتخابات القادمة اختباراً صعباً في مدرسة الديمقراطية هو مدى قدرة الأحزاب السياسية وفاعليات المجتمع المدني - بما فيها الحزب الحاكم - على تفعيل قوة القانون بدلاً من الاحتكام إلى قانون القوة، وما يترتب على ذلك من ضرورة نبذ ثقافة العنف ورفض الأعمال الخارجة عن القانون أثناء العملية الانتخابية، وعلى وجه الخصوص في مراحل الدعاية الانتخابية والتصويت والفرز.. وبقدر نجاح السلطة والمعارضة في خوض مباريات انتخابية خالية من العنف والأعمال غير القانونية، بقدر نجاحهما في إنضاج العملية الديمقراطية الجارية في اليمن وتجذير قيمها في حياة المجتمع.

لا نبالغ حين نقول إنّ الأحزاب السياسة كلها مطالبة بعبور حقل الألغام الذي ينتظرها في الطريق إلى الانتخابات القادمة، حيث يتوجب تخليص الخطاب السياسي والإعلامي الحزبي خلال العملية الانتخابية من رواسب ثقافة القمع والأحادية التي تمارسها الأحزاب بدون استثناء وبصورة متبادلة سواء تحت شعار الدفاع عن الحريات ، او تحت شعار مقاومة الممنوعات.

من حق كل حزب أن يمارس حريته في نقد الجميع وتسويق مشروعه السياسي بحرية تامة.. بيد أنّ النقد يفقد وظيفته الحرة عندما يتحول من نقد الآخر إلى نقضه !!

ولا ريب في أن أهم ما يميز النقد عن النقض هو أنّ الأخير يلغي الأول.. أما النقد فإنّه لا يلغي شيئاً بل يفتح أفقاً حراً للتفكير وتغيير شروط العلاقة مع الآخر، وتمكينه من التفكير بطريقة مغايرة والاستماع إلى ما لم يكن بالإمكان السماح بالاستماع إليه.

لا يتم النقد في الفراغ بل يشتغل على أفكار ومشاريع وأدوات تتصل بالواقع وتسعى إلى تغييره في آن واحد، وهو ما لا يمكن حدوثه بدون التحرر من ديكتاتورية الشعارات الشعبوية والمشاريع العقائدية الشمولية التي تتمركز حول الذات وتتمترس وراء الأفكار الجامدة .

لا اتهم حزباً أو مجموعة من الأحزاب - سواء كانت في السلطة او المعارضة - بديكتاتورية الشعارات والتمركز حول الذات وحراسة الأفكار.. فالجميع عرضة للوقوع تحت طائلة هذا الخطر الذي يُعد عدواً لدوداً للحرية والديمقراطية والمعرفة.. فلا يكفي أن يتداول حزب سياسي خطاباً انتخابياً يكشف عن هويته السياسية أو الفكرية أو العقائدية ، لأنّ الذي يقرر هوية هذا الحزب أو ذاك هو نمط علاقته بذاته وبغيره ، وطريقة تعامله مع الناس والواقع والأفكار والأحداث.

من نافل القول إنّ هناك وسطيين مارسوا الوسطية بتطرف.. كما أنّ هناك تقدميين طبقوا مشاريعهم التقدمية ثمّ أوصلوا مجتمعاتهم إلى أوضاع أكثر رجعية وتأخراً وتخلفاً.. وهناك أيضاً قوميون وحدويون كرسوا التجزئة والطائفية والتشرذم الداخلي بممارساتهم (القومية الوحدوية).. وإسلاميون أساؤوا بممارساتهم وتعصبهم إلى الإسلام والمسلمين وغير المسلمين، ثمّ تقاتلوا أو تصارعوا فيما بينهم، وقاموا بإقصاء بعضهم بعضاً بعد أن أقصوا الآخرين من قبل.. إنّ جميع هؤلاء كانوا نسخاً من بعضهم البعض حتى وان استبدت بهم الاختلافات والصراعات والتناقضات، ولذلك اشتركوا في مشاريع فاشلة شهدت على أنّ القواسم المشتركة التي تجمعهم هي ضيق الأفق والتعصب العقائدي وقصور الأدوات ، والاغتراب عن الواقع والتاريخ والعالم، وصولاً إلى العجز عن اكتشاف الأبعاد المتنوعة للحقيقة.

ستجري الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة على قاعدة جديدة من الاصطفافات والتحالفات التي أزالت المسافات بين أعداء الأمس بعد ان أصبحوا اليوم حلفاء وأصدقاء - كما هو حال التحالف القائم حاليا بين الحزب الاشتراكي اليمني والاخوان المسلمين والناصريين -، وهذا شيء محمود لا تثريب فيه.. لكن الدرس الذي لا يجوز تجاهله هو الاعتراف بأنّ المشاريع الحزبية القديمة احترقت.. وأنّ أفكارها البالية فقدت جاذبيتها ومصداقيتها.. وعليه يجب ألاّ يغيب عن بال الجميع أنّ الناس لن ينخدعوا بالوعود والشعارات إذا لم يتخلَ أصحابها عن إضفاء القداسة على الأفكار والمشاريع السياسية التي يطرحونها ويدافعون عنها ، لأنّ الذين يقدسون الأفكار والأحزاب والمشاريع السياسية يكونون أول ضحاياها سواء تغنت بالوطن أو الأمة أو الثورة أو الدين أو الاشتراكية.. وأكثر السياسيين والمثقفين العرب الذين أخفقوا ثمّ انتقدوا ماضيهم ، كانوا من المدافعين عن نظم وأحزاب حاكمة لم يكن لها من شاغل سوى تصفية المخالفين والتنكيل بهم..!

ما ينبغي للأحزاب المتصارعة اليوم في اليمن أن تتداركه ، هو تجنب الوقوع في خطاب المطلقات الذي يستهوي الأحزاب العقائدية غالباً ، ومعظم الأحزاب السياسية في اليمن من النوع العقائدي الذي يشتغل على الدعوة بدلاً من البحث عن الحقيقة والمعرفة.. ومن واقع تجارب الشعوب العربية مع الأحزاب العقائدية يمكن القول إنّ الحذر أصبح يلازمها تجاه كل من يرفع شعار الحرية.. فليس من يرفع شعار الكفاح من اجل الحرية والحداثة و حقوق الإنسان ، او شعار الجهاد من اجل حراسة الدين ، وصياً على هذه القيم.. وليس من يدعو إلى فكرة ويزعم أنّها الحقيقة المطلقة قد أصبح موضعاً للثقة المطلقة بموجبها !!

يخطئ من يعتقد أنّ بإمكانه استخدام الديمقراطية كوسيلة لإعادة إنتاج تجارب الأحزاب الشمولية العربية في الحكم، ومعظم أحزابنا امتداد لها واستعادة لذكراها وتمجيد لنماذجها وأفكارها.. كما يخطئ أيضاً من يعتقد بإمكانية استخدام الديمقراطية المعاصرة بهدف إعادة إنتاج الماضي الشمولي الاستبدادي البعيد او القريب بكل أصوله ونماذجه وأدواته ونصوصه وطقوسه.. إنّ التعامل مع التجارب الشمولية في خطاب معظم أحزابنا يتم دائماً في نطاق المطلقات (الدفاع عن مصالح الأمة.. الدفاع عن الثورة والوطن والديمقراطية.. حراسة الدين.. الخ).. والمطلق يقود دائماً إلى الأحادية والاستبداد والارتهان للماضي ونماذجه.

ليست المشاريع أو الشعارات الانتخابية التي ستطرحها الأحزاب والتنظيمات السياسية في الانتخابات الرئاسية والمحلية القادمة صافية ومطلقة ومتعالية.. إنّها على العكس من ذلك نسبية ومتداخلة من حيث المشكلات التي تثيرها، ومنطوية على معانٍ غائبة في معظم الاحيان ، ولذلك يجب ألاّ نجعل من المعاني الغائبة سلطة مطلقة على العقل ومصادرة مكشوفة للحقيقة ، الأمر الذي يفرض على الجميع تحويل المباريات الانتخابية التعددية إلى منافسة لتعلم فن الحوار والتدافع السلمي وإدارة الاختلاف بين شركاء لا أعداء.. بين فواعل تعمل تحت الضوء من أجل التغيير واستشراف المستقبل.. بين أبعاد متنوعة لحقيقة نسبية لا يحتكرها أحد.

> ما ينبغي للأحزاب المتصارعة اليوم في اليمن أن تتداركه ، هو تجنب الوقوع في خطاب المطلقات الذي يستهوي الأحزاب العقائدية غالباً، ومعظم الأحزاب السياسية في اليمن من النوع العقائدي الذي يشتغل على الدعوة بدلاً من الاشتغال على البحث عن الحقيقة والمعرفة

> من حق كل حزبٍ أن يمارس حريته في نقد الجميع وتسويق مشروعه السياسي بحرية تامة.. بيد أنّ النقد يفقد وظيفته الحرة عندما يتحول من نقد الآخر إلى نقضه !!

> لا أتهم حزباً أو مجموعة من الأحزاب - سواء كانت في السلطة او المعارضة - بديكتاتورية الشعارات والتمركز حول الذات وحراسة الأفكار.. فالجميع عرضة للوقوع تحت طائلة هذا الخطر الذي يُعد عدواً لدوداً للحرية والديمقراطية والمعرفة

نقلاً عن صحيفة «٢٦ سبتمبر»

اغتصاب؟

د. إلهام مانع *

هل يمكن للرجل أن يغتصب زوجته؟
سؤال غريب؟
لعله غير منطقي على الأحرى؟
في كل الأحوال أدعوكم أعزائي إلى التأمل فيه وأنا أكمل الفقرة القادمة.
نفس الموضوع طُرح بصورة عارضة خلال أمسية قضيتها مع مجموعة من البرلمانيات السويسريات على شرف وفد صحافي نسائي من ست إعلاميات سعوديات زرن سويسرا في شهر مايو من عام ٢٠٠٢ بدعوة من وزارة الخارجية السويسرية.
ضمن حوار جانبي، تحدثت إحدى البرلمانيات عن قضية المرأة، والتي اعتبرتها مسألة إنسانية عالمية، لا تتعلق بثقافة محددة أو شعب بعينه، لافتةً إلى أن قانون العائلة السويسري الذي تم تعديله في بداية الثمانينات كان يحتوي على نص يعطي للرجل الحق في تحديد المكان الذي تعيش فيه عائلته، حتى لو كان ذلك يتعارض مع رغبة زوجته.
بكلمات أخرى، كان يمكن للرجل حينها أن يقول لزوجته "أجمعي أمتعتنا، سننتقل غداً إلى كانتون جديد"، وكان عليها أن "تطيع"، شاءت ذلك أم أبت!
ثم أضافت، إن المجتمع السويسري أحتاج إلى فترة طويلة كي يتقبل أن هناك حالات "يغتصب فيها الرجل زوجته".
عندما قالت ذلك قاطعتها إحدى الصحافيات السعوديات بلطف معترضة "الرجل لا يغتصب زوجته!"
قالتها وهي مندهشة.
قالتها وهي منزعجة.
في الواقع قالتها مستغربة من الفكرة في حد ذاتها.
وفهمتها.
كما فهمت دهشتها.
فالفكرة في حد ذاتها لا تبدو فقط مستهجنة بل غير معقولة من الأساس.
الاغتصاب عادة هو فعل الغريب، الذي يرتكب هذه الجريمة متعدياً على ما لا "حق" له فيه.
لكن أن نحدد هذا الفعل ضمن نطاق العلاقة الزوجية، فهذا أمر غير مفهوم، خاصة وأن العلاقة الحسية تظل حقاً مؤسساً للزوجين على حد سواء.
هذا لا يعني أنه لا يحدث.
يحدث عندما يجبر الرجل زوجته على ممارسة الجنس ضد إرادتها، أو يعتدي عليها بالضرب كي يحصل على مراده.
وهو يحدث في مجتمعاتنا كما يحدث في المجتمعات الأخرى.
وأنا أدري أنه يحدث في مجتمعاتنا، لأن حياتي في خمس بلدان عربية وإسلامية، وتنقلي فيما بعد ضمن إطار عملي كصحافية، مكناني من التعرف عن قرب على العديد من القصص التي روتها لي النساء المتضررات بأنفسهن.
كقصة المرأة التي "أغتصبها" زوجها وهو سكران.
أرادها "غصباً"، فهي لم تعترض في الواقع على طلبه، لكنه مارس "حقه" بعنف وقسوة، وإلى المدى أنها استيقظت في الصباح لتجد جسدها مليئاً بالكدمات الزرقاء! أين المودة والرحمة في كل هذا؟
لعلكم تتساءلون أعزائي عن مبرر التطرق إلى هذا الموضوع، خاصة وأنه لا يمثل ظاهرة "عامة".
فكونه يحدث، لا يعني أنه يحدث كل يوم أو في كل بيت. بل يظل في كل ذلك الاستثناء لا القاعدة. على الأقل هذا ما يمكننا أن نتصوره خاصة في ظل غياب أية دراسات أو بحوث متعمقة في هذا الشأن.
لكن الدهشة التي جوبه بها تعليق البرلمانية تستحق منا التوقف.
لأنها دهشة تعكس القناعة السائدة في مجتمعاتنا، خاصة في شبه الجزيرة العربية، تجاه طبيعة العلاقة الحسية بين الزوج والزوجة.
تلك القناعة ترى أن للرجل "حقاً مطلقاً" في جسد زوجته،
وأن هذا الحق يمارسه "وقتما شاء" و"كيفما شاء"،
فجسدها ليس ملكاً لها،
بل لزوجها،
يفعل به ما يشاء حتى لو كانت كارهة لذلك،
وأن على الزوجة "دائماً" أن تلبى طلبه مهما كان شعورها،
وأن من لا تفعل ذلك لا تستحق فقط غضب المجتمع،
لا بل ستحق عليها أيضاً لعنة السماء.
هكذا!
مسكينة هذه المرأة.
لم يكف أننا خنقنا الأنفاس من حياتها في شؤونها العامة، بل زدنا على ذلك بأن كبلناها في أدق خصوصيات حياتها.
في فراشها!
مثل هذه الرؤية لها تداعيات.
أهمها أنها تؤسس لعلاقة غير متساوية بين الزوجين،
تتحول معه المرأة إلى "شيء" يتم استخدامه من قبل الزوج،
"شيء" سلبي،
يقف دائماً في موقع المتلقي لا المبادر،
لا كشريك متساو له نفس الحقوق والواجبات ضمن إطار علاقة يُفترض أنها تقوم على المودة والرحمة.
ومادامت المرأة "شيء" في الفراش، هل يمكننا فعلاً أن نتوقع تحولها إلى كائن إنساني كامل في الحياة العامة؟
أظن أن الكثير الكثير سيتغير لدينا إذا بدأ المجتمع يتعامل مع المرأة على أنها كيان مستقل،
لها الحق في أن تقبل أو ترفض ممارسة العلاقة الحسية مع زوجها، مثلها في ذلك مثله.
لأنها إنسان، مثله، ولأنها ببساطة لا تريد!

* كاتبة يمنية مقيمة في سويسرا

خير بإذن الله

علي سالم *

في زمن قديم قبل أن يظهر التاريخ إلي الوجود،كان هناك مستشار لأحد الملوك يتسم بالحكمة ويؤمن إيمانا عميقا بقوة وعظمة طاقة الخير الأسمى في الدنيا وداخل قلوب البشر. هذا الإيمان القوي بطاقة الخير أعطاه القدرة علي مواجهة الكوارث والأخطار بقلب ثابت وأعصاب هادئة فكانت الجملة الوحيدة التي يرددها تعليقا علي كارثة ما هي: خير.. خير بإذن الله.

هذه النظرة الفلسفية العميقة غير المفهومة كانت تضايق الملك وتشعره بالغضب في أحيان كثيرة من هذا الوزير المستشار الذي لا يري في المصائب سوي الخير. وذات مرة حدث أن أصيب الملك في إحدى المبارزات بجرح في إصبعه وأهمل علاج الجرح فتلوث ودبت فيه الغرغرينا فقرر الأطباء قطع إصبعه إنقاذا لحياته. شعر الملك بالفجيعة غير أن مستشاره قال له في لطف: خير يا مولاي.. خير بإذن الله.

لم تكن اللحظة مناسبة لهذه الجملة فصرخ فيه الملك: أي خير علي وجه الأرض يأتي من قطع إصبعي أيها المستشار المخرف.. ألن تكف عن هذا العبط.. إبعدوا عني هذا العجوز المخرف.. ضعوه في السجن.

هجم عليه رجال الحرس واقتادوه إلي السجن بينما هو يغمغم: خير.. خير بإذن الله.

فصرخ فيه الملك وقد أوشك علي الجنون: هاتوه.. تعال يا راجل أنت.. هل أنت واع لما تقول.. أنت ذاهب إلي السجن الآن لتقضي فيه ما بقي من عمرك.. أي خير تراه في ذلك؟

أجاب المستشار: لا أعرف يا مولاي.. لا أحد يعرف الخير إلا بعد أن يتجسد أمامه واضحا علي الأرض.. وحتي في هذه الحالة هناك من يعجز عن رؤيته.. ما أعرفه فقط هو إني علي يقين من أن الخير قادم لا محالة.. هو بداخلي يا مولاي.. ولابد أنه يحيط بي أيضا.

إجابته أشعرت الملك بنوبة أخري من الجنون فصرخ في حراسه: خدوه.. وما يخرجش من السجن لأي سبب.

ومرت أعوام وذات مرة خرج الملك في رحلة صيد وقنص مع مجموعة صغيرة من حاشيته فابتعد عنهم وفقد طريقه إليهم وتاه في الغابة المظلمة، وفجأة طلعت عليه جماعة من قبيلة مازالت تمارس عادة التضحية بالبشر إرضاء لآلهتهم فقرروا أن يكون هو القربان المنتظر. وقبل أن يذبحوه علي الهيكل أمام الآلهة كان لابد لهم أن يعرضوه علي كهنتهم ليقروا بصلاحيته قربانا. خلع عنه الكهنة ثيابه لمعاينته جزءا جزءا وعضوا عضوا فاكتشفوا للوهلة الأولي غياب أحد أصابعه، هو إذن جسم بشري ناقص والتضحية به تمثل عملية غش للآلهة لا شك أنه سيغضبها أشد الغضب فأفرجوا عنه وأعطوه حصانا وطعاما وقربة ماء فغادر أرض القبيلة غير مصدق بنجاته.

بمجرد دخوله من بوابة القصر أحاط به رجاله وقد استولت عليهم فرحة عظمي فصاح فيهم: ها تولي الراجل المستشار بتاعي من السجن.

فأفرجوا عن الرجل وجاءوا به إلي القصر فرحب به الملك وهش في وجهه وبش وحكي له ما حدث له ثم قال له: الآن فقط أدركت ما في قطع إصبعي من خير وهو ما كان من المستحيل علي أن أتصوره قبل ذلك.. ولكن اسمح لي أن أستفسر منك عن أمر لا أفهمه.. عند دخولك السجن قلت، خير.. خير.. ما هو الخير الذي تحقق لك من وضعك في السجن؟

فأجاب المستشار في هدوء ورقة: الا تراه يا مولاي.. لقد حماني من الموت، فوظيفتي هي أن أكون إلي جوارك كل الوقت، أن ألازمك كظلك.. بالتأكيد كانت هذه القبيلة المتوحشة ستقبض علينا معا.. وبعد أن يكتشفوا أن جسمك ينقصه شيء من المؤكد أنهم كانوا سيتخذون مني قربانا بدلا منك.

هذه الحكاية التي لا أعتقد أن أحدا دونها من قبل، قصها علي صديقي عبد الرحمن وهو مثقف غير محترف يعمل في تجارة الأسماك في سوق التوفيقية وهأنذا أقوم بتسجيلها علي الورق بعد أن تعلمت منها الكثير. ومن هذا الكثير الذي تعلمته، أن طاقة الإيمان بالخير الأسمى داخل البشر، تمكنهم من مقاومة الشر وتحفظ عليهم صحتهم الجسدية والنفسية وتبعد عنهم الإحساس بالتعاسة. يا لعبقرية اللاوعي الجمعي الذي أبدع هذه الحكاية ويا لقدرته الفنية العالية علي رسم الشخصية وخلق الموقف وصنع الفعل ثم تحويله في تكثيف وتركيز شديدين إلي مشاهد كل منها يؤدي إلي الآخر في نعومة وحتمية ليصل بالحكاية إلي تأكيد مقولة يهدف إليها وهي حتمية إيمان الإنسان بالخير الأسمى، وأن ما أصابك لم يكن ليخطئك وما أخطأك لم يكن ليصيبك كما يقول المتصوفة.

وإذا كان الهدف من الفلسفة هو الوصول إلي الحكمة فلابد أن أعلى مراتبها هو البحث عن أفضل السبل لإطلاق طاقة الخير الكامنة داخل البشر لتشع في الدنيا جاعلة منها مكانا أفضل لسكني البشر.

هؤلاء الذين يتصورون أن الحياة ليست سوى سوبر ماركت كبير امتلأت رفوفه بالشرور هم أكثر الناس تعاسة علي الأرض، والتعاسة شرط لازم لتحقق الشر غير أنه من حسن حظنا جميعا أن هناك قوانين في هذا الكون أقوى بكثير من تلك التي نقوم نحن بصنعها، ومن هذه القوانين أن المكر السيئ - خلاصة الشر - لا يحيق إلا بأهله.

* كاتب مصري

الثقافة أو الدور المتبقي لنا

عقيل يوسف عيدان

لا ريب في أن الأمم الساعية إلى أن يكون لها دور هام ومشرّف في التاريخ البشري هي الأمم التي تنظر إلى الأمام بعين استشرافية ، الأمر الذي يعني وضع استراتيجيات مستقبلية للتنمية الشاملة، استراتيجيات تعي الماضي وتعرف ما فيه من علامات وثغرات، وتدرك الراهن ومتطلباته، وتستقدم الآتي عبر مجسات شديدة الحساسية والإبصار .

ولعل التنمية الثقافية هي من أبرز وجوه التنمية المجتمعية التي تسعى الأمم والشعوب إلى بلورتها واستدامة حيويتها ومركزيتها لأنها هي التي تصوغ التراث عبر وجوهه الأنقى والأكثر إنسانية وشفافية من جهة، وهي التي ترعى الراهن وتحتفي به باعتباره المرآة التي تضبط حراكها الاجتماعي الكلي من جهة ثانية، وهي التي ترسم الحياة المتوقّعة لمستقبل مقروء بذهنية لا تعرف التجميل والتلوين من جهة ثالثة. وذلك لأن الثقافة تشكل "الرواية" الأولى لحياة أي شعب من الشعوب، أو أية أمة من الأمم، بعبارة أخرى هي الاستهلال الأول الذي يأخذ الآخر إليه تعريفاً، وإدراكاً، للماضي والراهن، وتجسيداً لعتبات أولى موصلة إلى المستقبل المنشود . لا بل قل إن الثقافة، وبعيداً عن ضرورات التعريفات وصرامتها، هي الصبغة الأساسية لشعب من الشعوب أو أمة من الأمم بعد معرفة وإدراك القيم والعادات، والأعراف، وأنماط السلوك، والنوازع، والإسهامات على اختلاف أنواعها وأزمانها، أي أنها المرجعية الحقيقية، أو البنك الأزلي لذلك الشعب أو تلك الأمة.

لكل هذا، تجتهد الأمم وتحرص في الوقت ذاته على إيلاء التنمية الثقافية الاهتمام كله دراسة وبحثاً، وتنقيباً، وتطويراً ، ليس لأن الثقافة عنوان الأمم وكتابها الأبرز وحسب، وإنما لأن الثقافة هي الوعاء الحاضن لكل دوران الأمة وحراكها البشري من جهة، ولأنها هي قوة شديدة الأهمية من قوى الإنتاج للأمة نفسها من جهة ثانية، ثم لأنها هي كتاب الماء الذي يوحّد المشتركات ليس بين الكيانات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد (الفرد، الجماعة، المجتمع) وتفعيلها من أجل تعزيز المشاركة في الحراك العام للمجتمع وحسب، وإنما من أجل إيجاد المشتركات وتعميمها بين المجتمعات الإنسانية كافة طلباً لإذابة الفوارق أو تقريب المسافات بينها مع الاعتراف ببسطوة الأفكار وتعددها، وكثرة المذهبيات والتوجهات وتنوعها، وتباين القيم وأنماط السلوك واختلافها، واصطراع التيارات السياسية والاقتصادية والدينية من جهة ثالثة .

وفي تقديري، أن الاهتمام الكبير بالتنمية الثقافية يتبدى من خلال إدراكنا للدور الهام الذي تقوم به الثقافة والمتمثل في صياغة إنسان المستقبل . فالثقافة هي الكفيلة بالإجابة عن هذا السؤال: أي إنسان مستقبلي نريد ؟

إن تحديد ماهية هذا الإنسان الذي نريده ، هو الذي يرسم لنا الاستراتيجية التي ستعمل الثقافة بموجبها لصياغة هذا الإنسان في زمن متسارع في مراحله، متزايد في معارفه، متطوّر في تقنياته ووسائل اتصاله، مليء بتحدي الثقافات وصراعها، متنوّع في البيئات والأعراف والفنون والتقاليد وأنماط السلوك. وبذلك تصير الثقافة، من وجهة النظر المستقبلية، هي "المؤاخي" الأهم والجوهري بين الأفراد والمجتمعات والثقافات .

إن استراتيجيات التنمية الثقافية، لأي شعب من الشعوب، أو لأية أمة من الأمم، ولدى فحصها وكشف مستبطناتها، هي التي تحدّد غايات تلك الشعوب والأمم من حيث قبولها للآخر كشريك لها في مجتمع بشري واحد، يقرّ بالاختلاف والتعدّد والتنوّع أو تجاوزه تحييداً، وإقصاءً، ومحواً .. طلباً للتفرّد والسيادة ، في آن معاً.

إن أبرز التعريفات التي وضعت للثقافة، ذلك التعريف الذي اختزله إدوارد تايلور في كتابه (الثقافة البدائية) والذي يقول: "الثقافة هي كل مركب يشتمل على المعرفة والمعتقدات، والفنون والأخلاق، والقانون والعرف، وغير ذلك من الإمكانيات أو العادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع".

إن قراءة هذا التعريف وتحليله ينتجان معاً التوكيد على تماهي الفرد والجماعة في صناعة خصوصية مميزة تسم الفرد والمجتمع معاً بميسمها الذي يعطيهما معاً هوية ذات أبعاد وصفات تغني التفاعل الاجتماعي وتعلي من شأنه، فالفنون والأخلاق، والعادات، والأعراف، وأنماط السلوك، والمعتقدات وغيرها لا هواء لها خارج التفاعل الاجتماعي .

وهناك أيضاً، تعريف آخر للثقافة أشير إليه لأهميته، قدمه روبرت بيرستد يقول فيه: "الثقافة هي ذلك الكل المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه، أو نقوم بعمله، أو نتملكه كأعضاء في مجتمع" . هذا التعريف يؤكد على اجتماعية الفرد، وأهميته المستلّة من تفاعله الاجتماعي، ودوره المشخص كفرد في مجتمعه.

من هذا المنظور إلى تعريف الثقافة تصير المشاركة الثقافية ضرورة إنسانية لا بد من إتباعها واللوذ بها، كما تصير صبغة إنسانية لا بد من التحلّي بها، أو السعي للتحلّي بها لاكتساب الميزات والخصوصية.

إن الثقافة فعالية يتعاون على إيجادها وتفعيلها ثلاثة أطراف أساسية، أولها: منتج الثقافة ومخرجها إلى حيزها الاجتماعي؛ وثانيها: متلقي الثقافة والمتعامل معها سلباً أو إيجاباً؛ وثالثها: المجتمع باعتباره مرآة عاكسة للتفاعل الاجتماعي بين المنتج والمستهلك، وبين المرسل والمرسل إليه أو المتلقي، وعيناً راصدة لقبول الثقافة أو رفضها